

جمع: التغطية الصحية الشاملة تتم بموازنة الوزارة وبعض المساهمات حاصباني: رغم الصعاب ماضون حتى تحقيق أهدافنا



نظم حزب «القوات اللبنانية» ورشة عمل تحت عنوان «التغطية الصحية الشاملة...الأهداف وآليات التنفيذ». في المقر العام للحزب في معراب. برعاية رئيس الحزب الدكتور سمير جعجع. وحضور نائب رئيس الحكومة وزير الصحة العامة غسان حاصباني. النائب عاطف مجدلاوي وطوني بو خاطر. المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محمد كركي. نقيب اطباء لبنان في بيروت البروفسور رمون الصايغ. نقيب المستشفيات المهندس سليمان هارون. نقيب أطباء لبنان في طرابلس الدكتور عمر عياش. نقيب الصيادلة الدكتور جورج سيلي. نقيب اطباء الاسنان في طرابلس الدكتور اديب زكريا. نقيب وسطاء التأمين ايلي حنا. نقيبة مصانع الادوية كارول أبي كرم. نقيب أصحاب المختبرات الطبية في لبنان الدكتور كريستيان حداد. وفاعليات طبية وصحية وتأمينية ودينية وإعلامية.

يارد

بعد التشيدين الوطني والقواتي. ألقى الامين المساعد لشؤون المصالح الدكتور غسان يارد كلمة قال فيها: «تجتمع اليوم لمناقشة رؤيتنا لمشروع التغطية الصحية الشاملة وسبل تطبيقه. صحيح أننا لا نملك عصا سحرية لتنفيذ هذا المشروع ولكن المؤكد أننا نملك التصميم والنية الصادقة لإعطاء اللبنانيين حقهم الطبيعي في تغطية صحية بمعزل عن انتمائهم السياسي أو الطائفي. صحيح أننا نملك رؤية واضحة لهذا المشروع ولكننا بحاجة أيضا الى خبراتكم في هذا المجال. ونحن منفتحون على كل طروحاتكم وملاحظاتكم».

جمع

بدوره. قال رئيس «القوات»: «هذه الساعة سعيدة جدا بالنسبة لنا لأنه وبكل بساطة الحلم الذي حلمناه طيلة ٣٠ سنة حان الوقت لنطبقه. رافقنا في حياتنا السياسية وحاولنا تطبيقه. واليوم مع رفيقنا الوزير غسان حاصباني دقت الساعة لنضع موضع التنفيذ كل ما حلمنا به».

أضاف: «اعتمد حاصباني التصورات المقترحة في ملف الصحة. وقد دمج مشاريع كل من وزير الصحة الأسبق محمد جواد خليفة ورئيس لجنة الصحة النيابية عاطف مجدلاوي وسواها. وعمل على اقتراح

التي وضع أمامها لبنان. الوضع المتفجر في منطقة الشرق الاوسط. وعمليات النزوح الكبرى للسوريين جراء الحرب هناك. ما جعل لبنان أول دولة في العالم من حيث نسبة اللاجئين لعدد السكان المقيمين (٣٠٪). بالإضافة الى ذلك. شهد البلد تباطؤا في النمو الاقتصادي (١٪) وازديادا في المديونية (٧٪) وانعدام الاستثمارات الخارجية. كما أتى انخفاض اسعار النفط عام ٢٠١٤ ليشكل تحديا إضافيا فتراجعت قدرة اللبنانيين في الخليج على تحويل الاموال الى لبنان». وتابع: «رغم كل ذلك. صنف لبنان في سنتي ٢٠١٤ و ٢٠١٦ اولا في المجال الصحي في منطقة الشرق الأوسط تليه قطر. و ٣٢ عالميا متقدما على بلدان مثل الولايات المتحدة الأميركية. ويمكن تأكيد ذلك من خلال بعض مؤشرات القطاع:

- ١- عدد الأسرة لكل ١٠٠٠ نسمة: لبنان ٣,٥ - اقليميا ٢ - دول متطورة ٤,٩
- ٢- عدد الأطباء لكل ١٠٠٠ نسمة: لبنان ٣,٢ - اقليميا ١,٣ - دول متطورة ٣
- ٣- عدد المرضين لكل ١٠٠٠ نسمة: لبنان ٣,٣ - اقليميا ٢,٥ - دول متطورة ٧,٨
- ٤- وقت الانتظار لاجراء عملية طارئة: لبنان ٣ ايام - اقليميا ١٥ يوما - دول متطورة ١٢٨ يوما.

وأردف: «فور تسلمنا مهام وزارة الصحة سعينا ومنذ اليوم الأول لوضع رؤية للقطاع الصحي: من اهدافها استدامة العمل المؤسساتي. الشفافية والمكاشفة والحوكمة الرشيدة واستقطاب الاستثمار. تفعيل السياحة العلاجية والحفاظ على موقع لبنان المتقدم. وبناء لمتابعة ملموسة للواقع القائم ولدراسات وعبر مستخلصة من بلدان عدة. وضعنا ٨ برامج استراتيجية لملء الفراغات في القطاع الصحي. في صلب هذه البرامج التغطية الصحية الشاملة التي نناقش آليات تطبيقها اليوم».

وقال حاصباني: «من أجل وضع هذه الخطة. أجرينا دراسة معمقة على ٨ صعد للنظام الصحي اللبناني بمختلف جوانبه وجهاته الضامنة وتقديماتها. حددنا مواطن القوة التي مكنت لبنان من استيعاب زيادة في الطلب على الاستشفاء تخطت ال ٤٠٪ أحيانا في فترة زمنية لا تتعدى السنة. مثل: الموارد البشرية. المؤشرات الصحية. أمد الحياة. عدد الوفيات عند الأطفال. عدد الأسرة. الرعاية الصحية الأولية. بعض خدمات وزارة الصحة التي تتخطى الدول المتقدمة خصوصا في مجال الأمراض المستعصية. اضافة الى وقت الانتظار الضئيل لاجراء عملية طارئة».

أضاف: «من جهة أخرى. تمكنا من تحديد مكامن الضعف وأبرزها: كلفة الطبابة الفردية العالية. المسار الاجرائي المعقد لمرضى وزارة الصحة. ضعف او غياب التخطيط لاستخدام وتوزيع الموارد المتوفرة. انعدام نموذج الفحوصات والسجل الطبي كمدخل الالتزامي. انعدام الترابط بين الأنظمة والمؤسسات الصحية وعقبات أخرى كانهام

توعية المواطنين بالنسبة لحقوقهم وواجباتهم اضافة الى غياب التعاضد وغيرها. كما اننا أجرينا دراسة مقارنة مع أنظمة صحية لدول متقدمة أو شبيهة اجتماعيا واقتصاديا بلبنان. وهي: استراليا. كوريا الجنوبية. هولندا وتركيا لمعرفة ماهيتها واستقاء الدروس والعبر من تجاربها».

وتابع: «بناء على ما تقدم. طرحنا نموذجا يجمع بين حسنات التجربة اللبنانية وصلابتها والخبرات الدولية الملبنة. من أهم مرتكزاته: حق كل موطن في الحصول على غطاء صحي. مأسسة العمل الصحي وتنظيمه. الحد من النفقات وتخفيف أعباء الموازنة العامة. التعاضد بين مختلف شرائح المجتمع والمكثنة قدر الامكان. هذا البرنامج المقترح يستفيد منه المواطنون اللبنانيون خصوصا من ليس لديه غطاء صحي آخر. يقدم الخدمات للمرضى داخل المستشفى. اضافة الى غسيل الكلى والرعاية الصحية الأولية في مراكز الرعاية الصحية الأولية بما فيها حزم: العافية. الصحة الإيجابية. الأمراض غير المعدية. الشيخوخة والصحة النفسية المدعومة حاليا من البنك الدولي كذلك الأدوية الأساسية والباهظة الثمن والفحوصات الخارجية».

وأردف: «تتم مراجعة التقديمات وتحديثها بشكل دوري كل ٥ سنوات بناء على استخدام الخدمات والنفقات ودراسة الجدوى وعمليات الموازنة التي تعدها وزارة الصحة العامة. يمول هذا المشروع من: موازنة الحكومة ٤٥٠ مليون دولار سنة ٢٠١٧. الاشتراكات المسبقة الدفع (٨٪) من قيمة فاتورة الخليوي للمشارك أو ما يعادل شهر اشتراك للسنة الكاملة. الفروقات الاستشفائية. الفحوصات والأدوية. ومخصصات وزارة الشؤون الاجتماعية لفروقات الأشخاص الأكثر فقرا ضمن البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرا. تتم زيادة رسوم التغطية كل خمس سنوات بنسبة ٥٪ لتغطية: ٣٪ من تضخم أسعار الطبابة و٢٪ زيادة التكاليف المرتبطة بأمد الحياة. يطبق بصورة الزامية ويربط بفاتورة الخليوي وهذا نموذج طبق بنجاح في كينيا وحاز على اعجاب المنظمات الدولية. يتم حسم الاشتراكات شهريا من حساب الخليوي (المدفوع مسبقا) أو فاتورة الخليوي (للخطوط الثابتة) بمعدل ١٠٠٠٠ ل.ل شهريا (١,٦٧ دولار) كمشاركة في التأمين الالزامي او ٣٣٣ ليرة في اليوم للحصول على تأمين صحي مدعوم من الدولة يشمل الفحوصات والاستشفاء وادوية السرطان والأمراض المزمنة والمستعصية».

وقال حاصباني: «تشمل شبكة مزودي الخدمات كافة المستشفيات الحكومية والخاصة للطبابة داخل المستشفيات والمستشفيات الحكومية ومراكز الرعاية الصحية الأولية للفحوصات وزيارة عيادات الأطباء. تنشأ لجنة خاصة لادارة الخدمات الصحية في وزارة الصحة العامة يرأسها وزير الصحة العامة وتضم المجالات والاختصاصات التالية: العناية الطبية. الرعاية الصحية الأولية. الاكتوارية. المالية. إدارة الأعمال. إدارة الرعاية الصحية. تكنولوجيا المعلومات وغيرها من التخصصات. كما تدير عقود الشراكة مع القطاع الخاص الذي يمكنه تولي ادارة العمليات التنفيذية. يعفى من دفع الفروقات جميع



مستشفى سان جورج - الحداث

هو مستشفى عام يشمل كافة أعمال الطبابة والجراحة وكذلك يوجد قسم متخصص لمرضى الدم والأورام.

يعمل المستشفى بجد كبير من أجل تأمين الرعاية الصحية الفضلى ودونما تمييز، مع استحداث دائم لأقسام جديدة مدعمة بكادر طبي وتمريضي واداري مميز وبمجموعة واسعة من أحدث التجهيزات الطبية لتوفير أفضل مستوى من العناية تلبية لحاجات المرضى...

يضم مستشفى سان جورج الأقسام التالية:

قسم الطوارئ قسم العمليات
قسم العناية الفائقة قسم العناية القلبية

أقسام غرف المرضى (الإستشفائية والجراحية):

قسم الأطفال قسم التحاليل المخبرية
قسم التصوير الطبي قسم التنظير
قسم العيادات الخارجية قسم العلاج الكيميائي

وإيماناً منا بضرورة توفير أقصى رعاية ممكنة لمرضانا والحصول على رضاهم نلتزم بسياسة الجودة التي تقضي بضرورة التحسين الدائم والمستمر لكل خدماتنا عبر تطبيق نظم الجودة والإعتماد.

مع تمنياتنا لكم بالشفاء العاجل ودوام الصحة والعافية.

مستشفى سان جورج - الحداث - هاتف: 05462020 - 76767978
Whatsapp 76365355 - info@stgeorghospital.com

اللبنانيين ما فوق الـ ٦٤ عاماً والأشخاص الأشد فقراً».

أضاف: «إننا اليوم بصدد تقديم مشروع تعديل قانون البطاقة الصحية بناء على النموذج المطروح. لذا فإن هذه الندوة تهدف بالذات الى تسليط الضوء على استراتيجية تنفيذ المشروع وتفعيل آليات عمله من خلال مشاركة المتحدثين الكرام بخبراتهم العريقة في كافة جوانب هذه الخطة والتفاعل مع الحضور. كما انها ترمي الى تأسيس المناخ الملائم بتعديل نصوص اقتراح قانون البطاقة الصحية والبحث في طرق تذليل العقبات امام تطبيع هذا المشروع».

وختم: «إننا مؤمنون على صحة وكرامة وعافية كل مواطن على هذه الأرض الحبيبة. واجبنا وعهد علينا تظمين اللبنانيين والتأكيد لهم اننا نسهر ونحرص كل الحرص على سلامتهم وصحتهم. مهما كانت الصعاب والعقبات. نحن ماضون حتى تحقيق هذه الأهداف».

الحلقة الاولى

واستكملت ورشة العمل بحوار ونقاش ضمن ثلاث حلقات أدارها الإعلامي مورييس متي. الحلقة الأولى تمحورت حول «استراتيجية التنفيذ». تحدث فيها حاصباني ومجدلاني. وعضو المجلس الوطني للضمان الاجتماعي أنطوان واكيم. فحياً مجدلاني «حزب القوات اللبنانية ورئيسه وأنصاره باعتبار ان هذا الحزب يثبت كل يوم أنه علامة فارقة في الحياة السياسية سواء كان في السلطة أو خارجها». وقال: «هناك غياب للعدالة الاجتماعية وثغرات لا بد من العمل على سدها. وانطلاقاً من هنا كان البرنامج الصحي الاجتماعي حيث قدمنا ٣ اقتراحات قوانين إلى المجلس النيابي. وقد تقدمنا باقتراح تغطية صحية للمستفيدين من الضمان الاجتماعي واصبح هذا القانون نافذاً يبدأ في تشرين الاول ٢٠١٧».

أضاف: «البطاقة الاستشفائية الالزامية تناقش اليوم في لجنة الادارة والعدل وهذا الاقتراح نتشارك فيه مع دولة الرئيس حاصباني. فمشروع البطاقة الصحية يلغي السقف المالي الذي يعاني منه المريض بحيث تتحكم فيه المستشفيات وهذه الذريعة تنتهي مع هذه البطاقة. ان التغطية المالية رمزية لا تتجاوز الـ ١٠٠٠٠ ل.ل. في الشهر ومن لا يستطيع تأمين هذا المبلغ. تتولى وزارة الشؤون الإجتماعية ذلك. كما ان هذه البطاقة تغطي مجاناً كل الاطفال ما دون العام الاول».

أما واكيم فاستهل مداخلته بشكر جعجع على «وزراء القوات المتنازعين». وقال: «هذه شهادة يعترف بها الجميع. كما نشكره على هذه المبادرة ونحيي دولة الرئيس حاصباني لانه وضع هذا الموضوع على الطاولة بسرعة». ولفت الى «تطور القطاع الخاص في لبنان بشكل كبير». متمنياً «إعطاء دور مهم لطبيب الطب العام. وان يكون هناك تكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص».

الحلقة الثانية

وتحورت الحلقة الثانية حول «التقديمات. التعاضد وضبط الاستخدام». وتحدث فيها رئيس مجلس إدارة الصندوق التعاضدي الاجتماعي الصحي الأب جورج صقر عن كيفية «ولادة التعاضد من معاناة الناس وعوزهم وقد شرعته الدولة اللبنانية في عز الحرب. ولكن توقفت الحرب وتوقفت معها المساعدات. ومنذ اول التسعينيات ومع حزب القوات اللبنانية بدأت الصناديق تظهر. وهناك اليوم ٣٥٠ الف منتسب ومستفيد لا ضامن لديهم ولا تغطية».

وقال: «صندوقنا قدم مساعدات عائلية ومدرسية للأولاد إضافة الى مساعدات اجتماعية. منح زواج. مساهمة في مصاريف الدفن وتغطية في الحالات الطارئة. والصناديق التعاضدية يهملها بناء علاقة تكاملية مع الجهات الضامنة كالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ووزارة الصحة».

وشدد الخبير في استراتيجيات القطاع الصحي الدكتور وليد طعمه وجوب «وضع خطة على ان تطبق في وقت لاحق وعلى مراحل».

الحلقة الثالثة

وقال مدير عام شركة Globe Med وليد حلاسو ضمن الحلقة الثالثة بعنوان «ادارة النظام والاستخدام»: «كي نتمكن من التغطية الصحية الشاملة لا بد من اجراء الخطوات الوقائية بهدف الحد من الفاتورة الصحية».

وأסף الخبير الأكتواري ابراهيم مهنا ل«توقف الدراسات في الضمان الاجتماعي خلال الـ ١٥ سنة الماضية». مشيراً الى انه «في أكثر الدول في العالم لا ضمان شاملاً ووزارة الصحة اللبنانية تقوم بعملها ويبقى بيت القصيد في التمويل».